

بخس كالرجح الخارجة من الذكر وفرج المرأة فإنه لا ينقض الوضوء فلا يكن نجسًا حتى إذا كانت سراويلها مبتلة لا ينجسها **قلت** هذا نادر والحكم للغالب ولأنه لا وجود له في الحقيقة ولا في الاحتلاج على أن فيه رواية عن محمد أنه يجب فيه الوضوء فحينئذ يكون نجسًا **قوله** وغيره أي غير الإنسان أي النجاسة كل خارج من أحد السبلين **من الإنسان** وكل خارج من أحد السبلين من غير الإنسان وهو يتناول جميع الدواب والوحوش والطيور ولكن استثنى منه **الحمام والعصفور** فإن خروجها طاهر لأنه لا يستعمل في تنقيت وفساد على أن المسلمين أجمعوا على اقتناء الحمامات في المساجد مع الأمر بتطهيرها وفيه خلاف الشافعي رضي الله عنه **فإن** المراد من قوله والنجاسة كل خارج مغلظة أو مخففة **قلت** المراد من الخارج من الإنسان مغلظة مطلقا وفي غيره تفصيل وخلاف لأنها لا تخلو أو ما ان تكون كل لحم أو مما لا يؤكل لحمه أما الأرواث فنجاستها عند أبي حنيفة رحمه الله سواء كانت مما يؤكل أو مما لا يؤكل وعندهما مخففة مطلقا وعند زفران كانت مما يؤكل فهي مخففة وإن كانت مما لا يؤكل مغلظة وعند مالك رحمه الله الأرواث طاهرة وأما الأخر أجمع جزء

جزء فإن كانت مما يؤكل ففي طاهرة الأخرى البط والدرجج والأوز وإن كانت مما لا يؤكل فتنجسها مخففة عند أبي حنيفة ومغلظة عندهما على رواية الهذلي وعلي رواية الكرجي عند محمد مغلظة وعندهما طاهرة وأما الأوبال فإن كانت مما لا يؤكل فهي مغلظة بالاتفاق وإن كانت مما لا يؤكل فعند أبي حنيفة مغلظة وعند أبي يوسف مخففة وعند محمد طاهرة حتى لا يجوز شرب بول نحو الغنم عند أبي حنيفة مطلقا ويجوز عند أبي يوسف للنداء ويجوز عند محمد مطلقا وعلي هذا مسانل ونقرجات كثيرة لا ينجسها هذا المختصر فيجرحها لفظ الزكي **قوله** **والدم والنجس والصد يد عطف** على قوله كل خارج **قوله** **أداسات** أي محل الطهارة يعني بعد ما خرج إذا سأل إلى موضع يلحقه حكم النجس يكون نجسًا حتى إذا لم يسيل إلى هذا الموضع لا يكون نجسًا فلا ينقض الوضوء حتى قبل إذا ظهر الدم ونحوه على فرجة ورفعه بقطعة من غير سبلان لا ينقض الوضوء ولو القاه في البئر أو في الطعام لا ينجسه **قوله** أما اللوضوء وأما الغسل تفصيل محل الطهارة لأنها لا تخلو عن هذين الأمرين أما محل الطهارة للوضوء فهي الأربعة والأربعة وأما محل الطهارة